

الإسلام لله عز وجل ألا تبحث في هذه الأمور، ولهذا أحذركم دائمًا من البحث فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته على سبيل التعمت والتنطع والشيء الذي ما سأله الصحابة عنه؛ لأننا إذا فتحنا على أنفسنا هذه الأبواب؛ افتحت علينا الأبواب، وتهدمت الأسوار، وعجزنا عن ضبط أنفسنا؛ فلذلك قل: سمعنا وأطعنا وأمنا وصدقنا؛ آمنا وصدقنا بالخبر، وأطعنا الطلب، وسمعنا القول؛ حتى تسلم!

وأي إنسان يسأل فيما يتعلق بصفات الله عن شيء ما سأله عنه الصحابة؛ فقل كما قال الإمام مالك؛ فإن لك سلفاً: السؤال عن هذا بدعة. وإذا قلت ذلك؛ لن يلح عليك، وإذا ألح؛ فقل: يا مبتدع! السؤال عنه بدعة، أسأله عن الأحكام التي أنت مكلف بها، أمّا أن تسؤال عن شيء يتعلق بالرب عز وجل وبأسمائه وصفاته، ولم يسأل عنه الصحابة؛ فهذا لا نقبله منك أبداً!

وهناك كلام للسلف يدل على أنهم يفهمون معاني ما أنزل الله على رسوله من الصفات؛ كما نُقل عن الأوزاعي وغيره؛ نقل عنهم قالوا في آيات الصفات وأحاديثها: «أمروها كما جاءت بلا كيف»^(١)، وهذا يدل على أنهم يثبتون لها معنى من وجهين: أولاً: أنهم قالوا: «أمروها كما جاءت»، ومعلوم أنها ألفاظ جاءت لمعاني، ولم تأت عبثاً، فإذا أمرناها كما جاءت؛ لزم من

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح السنة» (٨٧٥).

ذلك أن ثبت لها معنىًّ.

ثانياً: قولهم: «بلا كيف»؛ لأن نفي الكيفية يدل على وجود أصل المعنى؛ لأن نفي الكيفية عن شيء لا يوجد لغوٌ وعبثٌ.

إذاً؛ فهذا الكلام المشهور عند السلف يدل على أنهم يثبتون لهذه النصوص معنىًّ.

* «ولا تمثيل»؛ يعني: ومن غير تمثيل؛ فأهل السنة يتبرؤون من تمثيل الله عز وجل بخلقه؛ لا في ذاته، ولا في صفاته. والتمثيل: ذكر مماثل للشيء، وبينه وبين التكليف عموم وخصوص مطلق؛ لأن كل ممثيل مكيف، وليس كل مكيف ممثلاً؛ لأن التكليف ذكر كيفية غير مقرونة بمماثل؛ مثل أن تقول: لي قلم كيفيته كذا وكذا. فإن قرنت بمماثل؛ صار تمثيلاً؛ مثل أن أقول: هذا القلم مثل هذا القلم؛ لأنني ذكرت شيئاً مماثلاً لشيء، وعرفت هذا القلم بذكر مماثله.

وأهل السنة والجماعة يثبتون لله عز وجل الصفات بدون مماثلة؛ يقولون: إن الله عز وجل له حياة وليست مثل حياتنا، له علم وليس مثل علمنا، له بصر وليس مثل بصرنا، له وجه وليس مثل وجوهنا، له يد وليس مثل أيدينا... وهكذا جميع الصفات؛ يقولون: إن الله عز وجل لا يماثل خلقه فيما وصف به نفسه أبداً، ولهم على ذلك أدلة سمعية وأدلة عقلية:

أ— الأدلة السمعية:

تنقسم إلى قسمين: خبر، وطلب.

— فمن الخبر قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ۱۱]؛ فالآية فيها نفي صريح للتمثيل. وقوله: ﴿هَلْ تَعْمَلُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ۶۵]؛ فإن هذا وإن كان إنشاء، لكنه بمعنى الخبر؛ لأنه استفهام بمعنى النفي. وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ۴]؛ فهذه كلها تدل على نفي المماثلة، وهي كلها خبرية.

— وأما الطلب؛ فقال الله تعالى: ﴿فَلَا يَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ۲۲]؛ أي: نظراء مماثلين. وقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ۷۴].

فمن مثل الله بخلقه؛ فقد كذب الخبر، وعصى الأمر، ولهذا أطلق بعض السلف القول بالتكفير لمن مثل الله بخلقه، فقال نعيم ابن حماد الخزاعي شيخ البخاري رحمه الله : «من شبه الله بخلقه؛ فقد كفر»^(۱)؛ لأنه جمع بين التكذيب بالخبر وعصيان الطلب.

وأما الأدلة العقلية على انتفاء التماثل بين الخالق والمخلوق:

فمن وجوه:

(۱) أخرجه الالكائي في «شرح السنة» (۹۳۶)، وصححه الألباني في «مختصر العلو» (ص ۱۸۴)، وانظر: «سير أعلام النبلاء» (۶۱۰ / ۱۰) للذهبي.

أولاً: أن نقول: لا يمكن التماهٰل بين الخالق والمخلوق بأي حالٍ من الأحوال، لو لم يكن بينهما من التباين إلا أصل الوجود؛ لكان كافياً، وذلك أن وجود الخالق واجب؛ فهو أزلٰي أبدٰي، وجود المخلوق ممكٰن مسبوق بـعدم ويلحقه فناء؛ فما كانا كذلك لا يمكن أن يقال: إنهم متماثلان.

ثانياً: أنا نجد التباين العظيم بين الخالق والمخلوق في صفاتٍ وفي أفعاله؛ في صفاتٍ يسمع عز وجل كل صوتٍ مهما خفي ومهما بعد، لو كان في قuar البحار؛ لسمعه عز وجل.

وأنزل الله قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُحَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١]؛ تقول عائشة: «الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، إني لفي الحجرة، وإنه ليخفى علي بعض حديثها»^(١)، والله تعالى سمعها من على عرشه، وبينها ما لا يعلم مداه إلا الله عز وجل؛ ولا يمكن أن يقول قائل: إن سمع الله مثل سمعنا.

ثالثاً: نقول: نحن نعلم أن الله تعالى مباین للخلق بذاته: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبَضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]، ولا يمكن لأحدٍ من الخلق أن يكون هكذا؛ فإذا كان مبایناً للخلق في ذاته؛ فالصفات تابعة للذات، فيكون أيضاً مبایناً للخلق في صفاتٍ يسمع عز وجل، ولا يمكن

(١) رواه البخاري معلقاً «الفتح» (١٣ / ٣٧٢)، وقد وصله أَحْمَد في «المسند» (٦ / ٤٦)، وابن ماجه (١٨٨) بهذا اللفظ، ورواه ابن ماجه أيضاً (٢٠٦٣) بلفظ «تبارك».

التماثل بين الخالق والمخلوق.

رابعاً: نقول: إننا نشاهد في المخلوقات أشياء تتفق في الأسماء وتختلف في المسميات؛ يختلف الناس في صفاتهم: هذا قوي البصر وهذا ضعيفه، وهذا قوي السمع وهذا ضعيف، هذا قوي البدن وهذا ضعيفه وهذا ذكر وهذه أنثى... وهكذا التباين في المخلوقات التي من جنس واحد؛ فما بالك بالمخلوقات المختلفة الأجناس؟ فالتباهي بينها أظهر، ولهذا؛ لا يمكن لأحد أن يقول: إن لي يداً كيد الجمل، أو لي يداً كيد الذرة، أو لي يداً كيد الهر؛ فعندي الآن إنسان وجمل وذرة وهر، كل واحد له يد مختلفة عن الثاني، مع أنها متفقة في الاسم. فنقول: إذا جاز التفاوت بين المسميات في المخلوقات مع اتفاق الاسم؛ فجوازه بين الخالق والمخلوق من باب أولى. بل نحن نقول: إن التفاوت بين الخالق والمخلوق ليس جائزًا فقط، بل هو واجب؛ فعندي أربعة وجوه عقلية كلها تدل على أن الخالق لا يمكن أن يماثل المخلوق بأي حال من الأحوال.

ربما نقول أيضًا: هناك دليل فطري، وذلك لأن الإنسان بفطرته بدون أن يلقن يعرف الفرق بين الخالق والمخلوق، ولو لا هذه الفطرة؛ ما ذهب يدعو الخالق.

فتبيّن الآن أن التمثيل متفيٍ سمعاً وعقلاً وفطراً.

فإن قال قائل: إن النبي ﷺ حدثنا بأحاديث تشتبه علينا؛ هل هي تمثيل أو غير تمثيل؟ ونحن نضعها بين أيديكم:

— قال النبي ﷺ: «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر، لا تضامون في رؤيته»^(١)؛ فقال: «كما»، والكاف للتثنية، وهذا رسول الله ﷺ، ونحن من قاعدتنا أن نؤمن بما قال الرسول كما نؤمن بما قال الله؛ فأجيبوا عن هذا الحديث؟

نقول: نجيب عن هذا الحديث وعن غيره بجوابين: الجواب الأول مجمل، والثاني مفصل.

فالأول المجمل: أنه لا يمكن أن يقع تعارض بين كلام الله وكلام رسوله الذي صح عنه أبداً؛ لأن الكل حق، والحق لا يتعارض، والكل من عند الله، وما عند الله تعالى لا يتناقض «وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ أَخْيَالَنَّفَا كَثِيرًا» [النساء: ٨٢]؛ فإن وقع ما يوهم التعارض في فهمك؛ فاعلم أن هذا ليس بحسب النص، ولكن باعتبار ما عندك؛ فأنت إذا وقع التعارض عندك في نصوص الكتاب والسنة؛ فإما لقلة العلم، وإما لقصور الفهم، وإما للتقدير في البحث والتدبر، ولو بحثت وتدبرت؛ لوجدت أن التعارض الذي توهمته لا أصل له، وإما لسوء القصد والنية؛ بحيث تستعرض ما ظاهره التعارض لطلب التعارض، فتحرم التوفيق؛ كأهل الزيف الذين يتبعون المتشابه.

ويتفرع على هذا الجواب المجمل أنه يجب عليك عند الاشتباه أن ترد المشتبه إلى المحكم؛ لأن هذه الطريق طريق

(١) رواه: البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣)؛ عن جرير بن عبد الله. وسوف يأتي الحديث بطوله في بدايات الجزء الثاني بإذن الله.

الراسخين في العلم؛ قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْحِكْمَةُ وَإِنَّ مُتَشَبِّهَاتَهُ مِنْ أَنَّا لَدِنَ فِي قُلُوبِهِمْ زَرْعٌ فَيَنْتَهُونَ مَا تَشَبَّهُ بِهِ مِنْهُ أَبْتِغَاهُ الْقِسْنَةُ وَأَبْتِغَاهُ تَأْوِيلُهُ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّئِسُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ إِيمَانًا بِهِ كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، ويحملون المتشابه على المحكم حتى يبقى النص كله محكمًا.

وأما الجواب المفصل؛ فإن نجيب عن كل نص بعينه، فنقول:

إن قول النبي ﷺ: «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته». ليس تشبيهاً للمرئي بالمرئي، ولكنه تشبيه للرؤيا بالرؤيا؛ «ترون... كما ترون»؛ فالكاف في: «كما ترون»: داخله على مصدر مؤول؛ لأن (ما) مصدرية، وتقدير الكلام: كرؤيتك القمر ليلة البدر، وحيثند يكون التشبيه للرؤيا بالرؤيا لا المرئي بالمرئي، والمراد أنكم ترون رؤيا واضحة كما ترون القمر ليلة البدر، ولهذا أعقبه بقوله: «لا تضامون في رؤيته»، أو: «لا تضارون في رؤيته»، فزال الإشكال الآن!

- قال النبي ﷺ: «إن الله خلق آدم على صورته»^(١)، والصورة مماثلة للأخرى، ولا يعقل صورة إلا مماثلة للأخرى، ولهذا أكتب لك رسالة، ثم تدخلها الآلة الفوتوغرافية، وتخرج الرسالة، فيقال: هذه صورة هذه، ولا فرق بين الحروف

(١) رواه: البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٦١٢)؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والكلمات؛ فالصورة مطابقة للصورة، والقائل: «إن الله خلق آدم على صورته»: الرسول عليه الصلاة والسلام أعلم وأصدق وأنصح وأفصح الخلق.

والجواب المجمل أن نقول: لا يمكن أن يناقض هذا الحديث قوله تعالى: «لَيْسَ كُمْثِلَهُ شَيْءٌ» [الشورى: ۱۱]، فإن يسر الله لك الجمع؛ فاجمع، وإن لم يتيسر؛ فقل: «أَمَّا بَعْدَ فَلَيْسَ كُمْثِلَهُ شَيْءٌ» [آل عمران: ۷]، وعقيدتنا أن الله لا مثيل له؛ فبهذا تسلم أمام الله عز وجل.

هذا كلام الله، وهذا كلام رسوله، والكل حق، ولا يمكن أن يكذب بعضه ببعض؛ لأنه كله خبر وليس حكماً كي ينسخ؛ فأقول: هذا نفي للمماثلة، وهذا إثبات للصورة؛ فقل: إن الله ليس كمثله شيء، وإن الله خلق آدم على صورته؛ فهذا كلام الله، وهذا كلام رسوله، والكل حق نؤمن به، ونقول: كل من عند ربنا، ونسكت، وهذا هو غاية ما تستطيع.

وأما الجواب المفصل؛ فنقول: إن الذي قال: «إن الله خلق آدم على صورته»: رسول الذي قال: «لَيْسَ كُمْثِلَهُ شَيْءٌ» [الشورى: ۱۱]، والرسول لا يمكن أن ينطق بما يكذب المرسل، والذي قال: «خلق آدم على صورته»: هو الذي قال: «إن أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر»^(۱)؛ فهل أنت تعتقد أن هؤلاء الذين

(۱) رواه: البخاري (۳۲۵۴)، ومسلم (۲۸۳۴)؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

يدخلون الجنة على صورة القمر من كل وجه، أو تعتقد أنهم على صورة البشر، لكن فيوضاءة والحسن والجمال واستداره الوجه وما أشبه ذلك على صورة القمر، لا من كل وجه؟! فإن قلت بالأول؛ فمقتضاه أنهم دخلوا وليس لهم أعين وليس لهم أنف وليس لهم أفواه! وإن شئنا قلنا: دخلوا وهم أحجار! وإن قلت بالثاني؛ زال الإشكال، وتبيّن أنه لا يلزم من كون الشيء على صورة الشيء أن يكون مماثلاً له من كل وجه.

فإن أبي فهمك، وتقاصر عن هذا، وقال: أنا لا أفهم إلا أنه مماثل.

قلنا: هناك جواب آخر، وهو أن الإضافة هنا من باب إضافة المخلوق إلى خالقه؛ فقوله: «على صورته»؛ مثل قوله عز وجل في آدم: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [ص: ٧٢]، ولا يمكن أن الله عز وجل أعطى آدم جزءاً من روحه، بل المراد الروح التي خلقها الله عز وجل، لكن إضافتها إلى الله بخصوصها من باب التشريف؛ كما نقول: عباد الله؛ يشمل الكافر والمسلم والمؤمن والشهيد والصديق والنبي، لكننا لو قلنا: محمد عبد الله؛ هذه إضافة خاصة، ليست كالعبودية السابقة.

فقوله: «خلق آدم على صورته»؛ يعني: صورة من الصور التي خلقها الله وصورها؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ مِّمَّ صَوَرْنَاكُمْ فَلَمَّا لَمَّا كَانُوا لِلْمَلَائِكَةَ أَسْجَدُوا لِأَدَمَ﴾ [الأعراف: ١١]، والمصوّر آدم، إذاً؛ فآدم على صورة الله؛ يعني: أن الله هو الذي صوره

على هذه الصورة التي تعد أحسن صورة في المخلوقات، ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَنَ فِي أَحْسَنِ تَفْوِيرٍ﴾ [التين: ٤]؛ فإضافة الله الصورة إليه من باب التشريف، كأنه عز وجل اعنى بهذه الصورة، ومن أجل ذلك؛ لا تضرب الوجه؛ فتعييه حسماً، ولا تقبحه فتقول: قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك؛ فتعييه معنى؛ فمن أجل أنه الصورة التي صورها الله وأضافها إلى نفسه تشريفاً وتكريراً؛ لا تقبحها بعيوب حسي ولا بعيوب معنوي.

ثم هل يعتبر هذا الجواب تحريفاً أم له نظير؟

نقول: له نظير، كما في: بيت الله، وناقة الله، وعبد الله؛ لأن هذه الصورة (أي: صورة آدم) منفصلة بائنة من الله، وكل شيء أضافه الله إلى نفسه وهو منفصل بائنة عنه؛ فهو من المخلوقات؛ فحينئذ يزول الإشكال.

ولكن إذا قال قائل: أيما أسلم المعنى الأول أو الثاني؟ قلنا: المعنى الأول أسلم، ما دمنا نجد أن لظاهر اللفظ مساغاً في اللغة العربية وإمكاناً في العقل؛ فالواجب حمل الكلام عليه، ونحن وجدنا أن الصورة لا يلزم منها مماثلة الصورة الأخرى، وحينئذ يكون الأسلم أن نحمله على ظاهره.

فإذا قلت: ما هي الصورة التي تكون لله ويكون آدم عليها؟

قلنا: إن الله عز وجل له وجه وله عين وله يد وله رجل عز وجل، لكن لا يلزم من أن تكون هذه الأشياء مماثلة للإنسان؛ فهناك شيء من الشبه، لكنه ليس على سبيل المماثلة؛ كما أن

الزمرة الأولى من أهل الجنة فيها شبه من القمر، لكن بدون مماثلة، وبهذا يصدق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة؛ من أن جميع صفات الله سبحانه وتعالى ليست مماثلة لصفات المخلوقين؛ من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومن غير تكيفٍ ولا تمثيلٍ.

نسمع كثيراً من الكتب التي نقرأها يقولون: تشبيه؛ يعبرون بالتشبيه وهم يقصدون التمثيل؛ فأيما أولى: أن نعبر بالتشبيه، أو نعبر بالتمثيل؟

نقول: بالتمثيل أولى.

أولاً: لأن القرآن عبر به: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿فَلَا يَنْجَلُوا إِلَّا أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]... وما أشبه ذلك، وكل ما عبر به القرآن؛ فهو أولى من غيره؛ لأننا لا نجد أفصح من القرآن، ولا أدل على المعنى المراد من القرآن، والله أعلم بما يريده من كلامه، فتكون موافقة القرآن هي الصواب، فنعتبر ببني التمثيل. وهكذا في كل مكان؛ فإن موافقة النص في اللفظ أولى من ذكر لفظٍ مرادف أو مقارب.

ثانياً: أن التشبيه عند بعض الناس يعني إثبات الصفات، ولهذا يسمون أهل السنة: مشبهة؛ فإذا قلنا: من غير تشبيه. وهذا الرجل لا يفهم من التشبيه إلا إثبات الصفات؛ صار كأننا نقول له: من غير إثبات صفاتٍ! فصار معنى التشبيه يوهم معنىًّا فاسداً؛ فلهذا كان العدول عنه أولى.

ثالثاً: أن نفي التشبيه على الإطلاق غير صحيح؛ لأن ما من شيئين من الأعيان أو من الصفات إلا وبينهما اشتراك من بعض الوجوه، والاشتراك نوع تشابه، فلو نفيت التشبيه مطلقاً، لكنت نفيت كل ما يشترك فيه الخالق والمخلوق في شيء ما.

مثلاً: الوجود؛ يشترك في أصله الخالق والمخلوق، هذا نوع اشتراك ونوع تشابه، لكن فرق بين الوجودين؛ وجود الخالق واجب، وجود المخلوق ممكن.

وكذلك السمع؛ فيه اشتراك؛ الإنسان له سمع، والخالق له سمع، لكن بينهما فرق، لكن أصل وجود السمع مشترك.

فإذا قلنا: من غير تشبيه. ونفيانا مطلقاً التشبيه؛ صار في هذا إشكال.

وبهذا عرفنا أن التعبير بالتمثيل أولى من ثلاثة أوجه.

فإن قلت: ما الفرق بين التكليف والتمثيل؟

فالجواب: الفرق بينهما من وجهين:

الأول: أن التمثيل ذكر الصفة مقيدة بمقابل؛ فتقول يد فلان مثل يد فلان. والتکليف ذكر الصفة غير مقيدة بمقابل؛ مثل أن تقول: كيفية يد فلان كذا وكذا.

وعلى هذا نقول: كل ممثل مكيّف، ولا عكس.

الثاني: أن الكيفية لا تكون إلا في الصفة والهيئة، والتمثيل يكون في ذلك وفي العدد؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَللّٰهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ

سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلُهُنَّ ﴿الطلاق: ١٢﴾؛ أي: في العدد.

* * *

● قوله: «بَلْ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَيْءٌ^٤ وَهُوَ أَسْمَىٰ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

الشرح:

* قوله: «بَلْ يُؤْمِنُونَ...»؛ أي: يقرُّ أهل السنة والجماعة بذلك إقراراً وتصديقاً بأنَّ الله ليس كمثله شيء؛ كما قال عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَيْءٌ وَهُوَ أَسْمَىٰ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ فهنا نفي المماطلة، ثم أثبتت السمع والبصر، فنفي العيب، ثم أثبتت الكمال؛ لأنَّ نفي العيب قبل إثبات الكمال، ولهذا يقال: التخلية قبل التحلية. فنفي العيوب يبدأ به أولاً، ثم يذكر إثبات الكمال.

* وكلمة ﴿شَيْءٌ﴾ نكرة في سياق النفي، فتعتم كل شيء، ليس شيء مثله أبداً عز وجل، أي مخلوق، وإن عظم؛ فليس مماثلاً لله عز وجل؛ لأنَّ مماثلة الناقص نقص، بل إن طلب المفاضلة بين الناقص والكامل تجعله ناقصاً، كما قيل:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ

إذا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ العَصَا

فهنا لو قلنا: إنَّ لله مماثلاً؛ لزم من ذلك تنقص الله عز وجل؛ فلهذا نقول: نفي الله عن نفسه مماثلة المخلوقين؛ لأنَّ مماثلة المخلوق نقص وعيوب؛ لأنَّ المخلوق ناقص، وتمثيل

الكامل بالناقص يجعله ناقصاً، بل ذكر المفاضلة بينهما يجعله ناقصاً؛ إلا إذا كان في مقام التحدي؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَلَّا
خَيْرٌ أَمَا يُشَرِّكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْلَمُ أَمَّا اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠].

* وفي قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾: رد صريح على الممثلة، الذين يثبتون أن الله سبحانه وتعالى له مثيل.

وحجة هؤلاء يقولون: إن القرآن عربي، وإذا كان عربياً، فقد خاطبنا الله تعالى بما نفهم، ولا يمكن أن يخاطبنا بما لا نفهم، وقد خاطبنا الله تعالى، فقال: إن له وجهاً، وإن له عيناً، وإن له يدين... وما أشبه ذلك، ونحن لا نعقل بمقتضى اللغة العربية من هذه الأشياء إلا مثل ما نشاهد، وعلى هذا؛ فيجب أن يكون مدلول هذه الكلمات مماثلاً لمدلولها بالنسبة للمخلوقات: يد ويد، وعين وعين، ووجه ووجه... وهكذا؛ فنحن إنما قلنا بذلك لأن لدينا دليلاً.

ولا شك أن هذه الحجة واهية، ويوجهها ما سبق من بيان أن الله ليس له مثيل، ونقول: إن الله خاطبنا بما خاطبنا به من صفات، لكننا نعلم علم اليقين أن الصفة بحسب الموصوف، ودليل هذا في الشاهد؛ فإنه يقال للجمل يد وللذرّة يد، ولا أحد يفهم من اليد التي أضفناها إلى الجمل أنها مثل اليد التي أضفناها إلى الذرة! هذا وهو في المخلوقات؛ فكيف إذا كان ذلك من أوصاف الخالق؟! فإن التباهي يكون أظهر وأجل.

وعلى هذا؛ فيكون قول هؤلاء الممثلة مردوداً بالعقل كما أنه مردود بالسمع .

* قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾؛ فأثبتت لنفسه سبحانه وتعالى السمع والبصر؛ لبيان كماله، ونقص الأصنام التي تعبد من دونه؛ فالأصنام التي تعبد من دون الله تعالى لا يسمعون، ولو سمعوا؛ ما استجابوا، ولا يبصرون؛ كما قال الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُنَّ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾ * أَمَّا بَعْدُ إِنَّمَا يَعْلَمُ اللَّهُ أَحَدٌ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبَعَّثُونَ﴾ [النحل: ٢٠، ٢١]؛ فهم ليس لهم سمع ولا عقل ولا بصر، ولو فرض أن لهم ذلك؛ ما استجابوا: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِنْ مَنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥].

فأهل السنة والجماعة يؤمّنون بانتفاء المماثلة عن الله؛ لأنها عيب، ويثبتون له السمع والبصر؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وإيمان الإنسان بذلك يثمر للعبد أن يعظمه غاية التّعظيم؛ لأنّه ليس مثله أحد من المخلوقات، فَتَعَظَّمُ هذا الرب العظيم الذي لا يماثله أحد، وإلا؛ لم يكن هناك فائدة من إيمانك بأنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

إذا آمنت بأنه سميع؛ فإنك سوف تتحرز عن كل قول يغضب الله؛ لأنك تعلم أنه يسمعك، فتخشى عقابه؛ فكل قول يكون فيه معصية الله عز وجل؛ فسوف تتحاشاه؛ لأنك تؤمن بأنه سميع،

وإذا لم يحدث لك هذا الإيمانُ هذا الشيءَ؛ فاعلم أن إيمانك بأن الله سميع إيمان ناقص بلا شك.

إذا آمنت بأن الله سميع؛ فلن تتكلم إلا بما يرضيه، ولا سيما إذا كنت تتكلّم معبراً عن شرعه، وهو المفتى والمعلم؛ فإن هذا أشد، والله سبحانه يقول: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضْلِلَ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٤]؛ فإن هذا من أظلم الظلم، ولهذا قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٠]، وهذا من عقوبة من يفتّي بلا علم؛ أنه لا يهدى؛ لأنّه ظالم.

فحذار يا أخي المسلم أن تقول قولًا لا يرضي الله؛ سواء قلته على الله، أو على غير هذا الوجه.

وثمرة الإيمان بأن الله بصير أن لا تفعل شيئاً يغضّب الله؛ لأنك تعلم أنك لو تنظر نظرة محرمة لا يفهم الناس أنها نظرة محرمة؛ فإن الله تعالى يرى هذه النّظرة، ويعلم ما في قلبك، ﴿يَعْلَمُ حَآئِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ [غافر: ١٩].

إذا آمنت بهذا؛ لا يمكن أن تفعل فعلًا لا يرضاه أبداً.

استحيي من الله كما تستحيي من أقرب الناس إليك وأشدّهم تعظيمًا منك.

إذا؛ إذا آمنتَ بِأَنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ؛ فسوف تتحاشى كل فعل يكون سبباً لغضب الله عز وجل، وإلا؛ فإن إيماننا بذلك ناقص.

لو أن أحداً أشر بأصبعه أو شفته أو عينه أو برأسه لأمر محرم؛ فالناس الذين حوله لا يعلمون عنه، لكن الله تعالى يراه؛ فليحذر هذا من يؤمن به، ولو أننا نؤمن بما تقتضيه أسماء الله وصفاته؛ لوجدت الاستقامة كاملة فينا. فالله المستعان.

* * *

● قوله: «فَلَا يَنْفُونَ عَنْهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ».

الشرح:

* قوله: «فَلَا يَنْفُونَ عَنْهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ»؛ أي: لا ينفي أهل السنة والجماعة عن الله ما وصف به نفسه؛ لأنهم متبعون للنص نفياً وإثباتاً؛ فكل ما وصف الله به نفسه يثبتونه على حقيقته؛ فلا ينفون عن الله ما وصف به نفسه، سواء كان من الصفات الذاتية أو الفعلية (أو الخبرية).

الصفات الذاتية؛ كالحياة، والقدرة، والعلم... وما أشبه ذلك، وتنقسم إلى: ذاتية معنوية، وذاتية خبرية، وهي التي مسمىها أبعاض لنا وأجزاء؛ كاليد، والوجه، والعين؛ فهذه يسميها العلماء: ذاتية خبرية، ذاتية: لأنها لا تنفصل ولم يزل الله ولا يزال متصفاً بها. خبرية: لأنها متلقة بالخبر؛ فالعقل لا يدل على ذلك، لو لا أن الله أخبرنا أن له يداً؛ ما علمنا بذلك، لكنه أخبرنا بذلك؛ بخلاف العلم والسمع والبصر؛ فإن هذا ندركه بعقولنا مع دلالة السمع، لهذا نقول في مثل هذه الصفات اليد والوجه وما أشبهها: إنها ذاتية

خبرية، ولا نقول: أجزاء وأبعاض، بل نتحاشى هذا اللفظ لكن مسمّاها لنا أجزاء وأبعاض؛ لأن الجزء والبعض ما جاز انفصاله عن الكل؛ فالرب عز وجل لا يُتصوّر أن شيئاً من هذه الصفات التي وصف بها نفسه - كاليد - أن ترول أبداً، لأنه موصوف بها أولاً وأبداً، ولهذا لا نقول: إنها أبعاض وأجزاء.

والصفات الفعلية: هي المتعلقة بمشيئته، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها، وقد ذكرنا أن هذه الصفات الفعلية: منها ما يكون له سبب، ومنها ما ليس له سبب، ومنها ما يكون ذاتياً فعليّاً.

* قوله: «**وَلَا يَحْرِفُونَ الْكَلْمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ**»: (الكلم): اسم، جمع كلمة، ويراد به كلام الله وكلام رسوله.

لا يحرفونه عن مواضعه؛ أي: عن مدلولاته؛ فمثلاً قوله تعالى: «**بَلْ يَدْأَهُ مَبْسُوتَاتِنَ**» [المائدة: ٦٤]؛ يقولون: هي يد حقيقة ثابتة لله من غير تكيف ولا تمثيل. والمحرفون يقولون: قوته، أو: نعمته. أما أهل السنة؛ فيقولون: القوة شيء واليد شيء آخر، والنعمة شيء واليد شيء آخر؛ فهم لا يحرفون الكلم عن مواضعه؛ فإن التحريف من دأب اليهود، «**مَنْ أَذْنَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلْمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ**» [النساء: ٤٦]؛ فكل من حرف نصوص الكتاب والسنة؛ فيه شبه من اليهود؛ فاحذر هذا، ولا تتشبه بالمحضوب عليهم، الذين جعل الله منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت، لا تحرف، بل فسر الكلام على ما أراد الله ورسوله.

ومن كلام الشافعي ما يذكر عنه: «آمنت بالله وبما جاء عن

الله على مراد الله، وأمنت برسول الله وبما جاء عن رسول الله
على مراد رسول الله».

* * *

● قوله: «وَلَا يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ».

الشرح:

* قوله: «لا يلحدون...»؛ أي: أهل السنة والجماعة.
والإلحاد في اللغة: الميل، ومنه سمي اللحد في القبر؛ لأنَّه
مائل إلى جانب منه وليس متوسطاً، والمتوسط يسمى شقاً، واللحد
أفضل من الشق.

فهم لا يلحدون في أسماء الله، ولا يلحدون أيضاً في آيات
الله، فأفادنا المؤلف رحمة الله أنَّ الإلحاد يكون في موضوعين: في
الأسماء وفي الآيات.

هذا الذي يفيده كلام المؤلف قد دل عليه القرآن؛ قال الله
تعالى: «وَلَلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْمُعْسَنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُبْرَزُونَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» [الأعراف: ١٨٠]؛ فأثبت الله الإلحاد في
الأسماء، وقال تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَونَ عَلَيْنَا»
[فصلت: ٤٠]؛ فأثبت الله الإلحاد في الآيات.

— فالإلحاد في الأسماء هو الميل فيها بما يجب، وهو
أنواع:

النوع الأول: أن يُسمَّ الله بما لم يسمَ به نفسه؛ كما سماه

الفلسفه: علة فاعله، وسماه النصارى: أباً، وعيسي: الابن؛ فهذا إلحاد في أسماء الله، وكذلك لو سمى الله بأي اسم لم يسمّ به نفسه؛ فهو ملحد في أسماء الله.

ووجه ذلك أن أسماء الله عز وجل توقيفية؛ فلا يمكن أن ثبت له إلا ما ثبت بالنص، فإذا سميت الله بما لم يسمّ به نفسه؛ فقد أحدث وملت عن الواجب.

وتسمية الله بما لم يسمّ به نفسه سواء أدب مع الله وظلم وعدوان في حقه؛ لأنه لو أن أحداً دعاك بغير اسمك أو سماك بغير اسمك؛ لاعتبرته قد اعتدى عليك وظلمك، هذا في المخلوق؛ فيكيف بالخالق؟!

إذاً؛ ليس لك حق أن تسمي الله بما لم يسمّ به نفسه، فإن فعلت؛ فأنت ملحد في أسماء الله.

النوع الثاني: أن ينكر شيئاً من أسمائه؛ عكس الأول؛ فال الأول سمى الله بما لم يسمّ به نفسه، وهذا جرّد الله مما سمي به نفسه، فينكر الاسم؛ سواء أنكر كل الأسماء أو بعضها التي ثبت لله؛ فإذاً أنكرها؛ فقد أحدث فيها.

ووجه الإلحاد فيها: أنه لما أثبتها الله لنفسه؛ وجب علينا أن نثبتها له؛ فإذا نفيناها؛ كان إلحاداً وميلاً بها عما يجب فيها.

وهناك من الناس من أنكر الأسماء؛ كغلاة الجهمية، فقالوا: ليس لله اسم أبداً! قالوا: لأنك لو أثبت له اسماءً شبهته

بالموجودات، وهذا معروف أنه باطل مردود.

النوع الثالث: أن ينكر ما دلت عليه من الصفات؛ فهو يثبت الاسم، لكن ينكر الصفة التي يتضمنها هذا الاسم؛ مثل أن يقول: إن الله سميع بلا سمع، وعليم بلا علم، وخالق بلا خلق، وقدر بلا قدرة... وهذا معروف عن المعتزلة، وهو غير معقول!

ثم هؤلاء يجعلون الأسماء أعلاماً محضة متغيرة، فيقولوا: السميع غير العليم، لكن كلها ليس لها معنى! السميع لا يدل على السمع! والعليم لا يدل على العلم! لكن مجرد أعلام!!

ومنهم آخرون يقولون: هذه الأسماء شيء واحد؛ فهي عليم وسميع وبصير، كلها واحد، لا تختلف إلا بتركيب الحروف فقط، فيجعل الأسماء شيئاً واحداً!!

وكل هذا غير معقول، ولذلك نحن نقول: إنه لا يمكن الإيمان بالأسماء حتى تثبت ما تضمنته من الصفات.

ولعلنا من هنا نتكلّم على دلالة الاسم؛ فالاسم له أنواع ثلاثة في الدلالة: دلالة مطابقة، ودلالة تضمن، ودلالة التزام:

١ - فدلالة المطابقة: دلالة اللفظ على جميع مدلوله، وعلى هذا؛ فكل اسم دال على المسمى به، وهو الله، وعلى الصفة المشتق منها هذا الاسم.

٢ - ودلالة التضمن: دلالة اللفظ على بعض مدلوله، وعلى هذا؛ فدلالة الاسم على الذات وحدتها أو على الصفة وحدتها من